صدقي لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ انتهت الى عقد اتفاق صدقي – بيفن في ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٦ نص على قيام تحالف عسكري بين مصر وبريطانيا ، وان يتعهد الطرفان بالا يشتركا في اي حلف موجه ضد احدهما . وتعهدت بريطانيا بالجلاء عن مصر في موعد اقصاه الاول من ايلول ١٩٤٩ .

واجه الاتفاق معارضة شديدة اضطرت على اثرها وزارة صدقي الى الاستقالة . وقد تشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود فهمي النقراشي التي واجهت ظروف الحرب العربية الفلسطينية في سنة ١٩٤٨ ومساهمة الجيش المصري في هذه الحرب . وهو مزود باسلحة غير صالحة للقتال . وازاء فشل النقراشي ، تشكلت وزارة جديدة برئاسة حسين سري التي اجرت انتخابات جديدة فاز حزب الوفد بالاغلبية فيها . مما اهله لتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في كانون الثاني ١٩٥٠

اقدمت حكومة الوفد على الغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد وذلك في ٨ تشرين الاول ١٩٥١ . كما اعلنت قيام وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . وقد رافق الغاء المعاهدة واعلان الوحدة تنام في النشاط الوطني خاصة بعد ان قدمت بريطانيا مذكرة الى الحكومة المصرية عارضت فيها الغاء المعاهدة وحملت الحكومة المصرية مسؤولية ما قد يترتب على ذلك من احداث او اضرار في الارواح والممتلكات البريطانية. وفي هذه الاثناء احتدمت « معركة القنال » ضد الجنود البريطانيين وبلغت اوجها في كانون الثاني ١٩٥٢ عندما هاجم الفدائيون المصريون في وضح النهار حامية التل الكبير ونسفوا مخزنا للذخيرة . وقد وجد الملك فاروق ان هذه التطورات الجديدة تشكل تهديداً خطيرا لمركزه . فاخذ يعمل على التخلص من الوفد . وكانت مؤامرة حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ احدى الاساليب التي استخدمت لتحقيق هدف الملك . فبعد سقوط ما يزيد عن سبعين قتيلا ومئة جريح في صدام مع القوات البريطانية ، خرجت مظاهرات كبيرة في ٢٦ كانون الثاني . ولم يكد النهار ينتصف حتى اخذت السنة النيران تمتد الى مباني القاهرة واحداً بعد الاخر . وكان ينتظران يهرع الجيش والشرطة الى التدخل ، لكن مضت ساعات قبل ان تصدر الاوامر من الملك بالتدخل ، لذلك فقد اتهم الملك بانه كان وراء تدبير حادثة الحريق وبالتواطؤ مع الانكليز .

حاولت الحكومة معالجة الوضع ، فاعلنت الاحكام العرفية وفرضت حظرا على التجول في القاهرة ، وقررت تعطيل الدراسة ، لكنها فشلت في السيطرة على الامر ، وقد استفاد الملك فاروق من ذلك فاقصى حكومة الوفد عن الحكم . وتميزت الفترة التي

اعقبت سقوط حكومة الوفد بازدياد تردي الاوضاع في مصر وتصاعد اضطهاد الحركة الوطنية ، وتجاه ذلك كله قرر الضباط الاحرار ان يأخذوا زمام المبادرة بيدهم . وفي صبيحة يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ استمع المصريون الى اول بيانات الثورة من الاذاعة المصرية. وقد جاء في البيان ان مصر « اجتازت فترة عصيبة في تاريخها من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش . وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، واما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتامر الخونة على الجيش . وتولى امره اما جاهل او فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا ، وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وخلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب ...ان الجيش اليوم كله اصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من اية غاية » .

وفي ٢٦ تموز ١٩٥٢ انذر الضباط الاحرار الملك فاروق بضرورة التنازل عن العرش ومغادرة الاراضي المصرية . ولم يكد ينتصف نهار يوم ٢٦ تموز حتى وقع الملك وثيقة التنازل لابنه الامير احمد فؤاد ، وفي الساعة السادسة من اليوم ذاته غادر مصر الى ايطاليا . وفي ١٠ كانون الاول ١٩٥٢ اعلن محمد نجيب الغاء دستور ١٩٢٣ وتولى حكومة انتقالية للسلطة . وفي ٢٢ من الشهر ذاته صدر مرسوم ينص على محاكمة المسؤولين عن استغلال النفوذ وفساد الحكم . واجريت محاكمة عدد من المتهمين . وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ صدر قانون بحل الاحزاب السياسية . وفي العاشر من الشهر التالي اعلن الدستور المؤقت . ونص على تولي مجلس الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء مهمة الحكم . وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته ، اعلنت الثورة قيام « هيئة التحرير » لتحل محل الاحزاب المنحلة وكان من اهداف هذه المنظمة اجلاء القوات البريطانية واقامة نظام اجتماعي يكفل حماية المواطن من البطالة والمرض والشيخوخة . ونظام اقتصادي يكفل توزيع الثروات بشكل عادل ونظام سياسي يكفل المساواة امام القانون . وفي ٢٧ نيسان ١٩٥٤ بدأت المفاوضات المصرية – البريطانية التي انتهت حين وقع الطرفان يوم ٩ تشرين الاول ١٩٥٤ معاهدة نصت على جلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاق . وقد اقرت الحكومتان في هذه المعاهدة ان قناة السويس طريق يأتي له اهميته الدولية ولذلك فانهما يعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة فيها والموقعة في استانبول سنة ١٨٨١ . كما احتفظت بريطانيا . بحق الحصول على بعض التسهيلات العسكرية من مصر في حالة

وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على اي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر نيسان ١٩٥٠ اوعلى تركيا . وقد تم جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن مصر في ١٣ حزيران ١٩٥٦ .

اخذت حكومة الثورة بعد توقيع المعاهدة مع بريطانيا تستعد لمواجهة معركة البناء الداخلي فمنذ اعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣ واسناد رئاستها الى اللواء محمد نجيب ، جرت سلسلة من التطورات والازمات ، كان من ابرزها تنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ وتولي جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء . وكان محمد نجيب يدرك منذ البداية حقيقة الدور الذي اراد رجال الثورة أن يسندوه اليه وهو أن يكون « واجهة » لهم . وقد أتضح ذلك منذ نجاحه في انتخابات مجلس ادارة نادي الضباط قبل الثورة ودعم الضباط الأحرار له ازاء منافسه الذي كان يحظى بتأييد الملك .

اتجه الرئيس جمال عبد الناصر لتعزيز الأستقلال الوطني لمصر وأخذ يركز على العمل في مجال الأنعتاق من دائرة النفوذ الغربي ، وتحرير مصر منه تحريراً تاماً خاصة بعد أن أتضح له بأن الغرب لن يتقدم الى مساعدة مصر الا بشروط وقيود . فأستطاع في مدى حوالي سنتين أن يتحرر من التزاماته نحو بريطانيا بموجب معاهدة الجلاء ١٩٥٤ وأن يستولي على المؤسسات والشركات الأجنبية في مصر . وقد لعبت مصر في عهده دوراً كبيراً في ارساء سياسة عدم الأنحياز في العالم الثالث . ونجحت مصر في كسر أحتكار السلاح حين عقدت صفقات أسلحة مع الدول الأشتراكية ، وهكذا أصبح في وسع مصر بناء جيش قوي تعتمد عليه في الذود عن أستقلالها وتحقيق الأهداف القومية .

لقد أثارت السياسة العربية القومية لمصر ووقوفها الى جانب الحركات التحررية الوطنية في العالم وتبنيها سياسة الحياد وعدم الأنحياز ومقاومة الأحلاف والتكتلات العسكرية الغربية ردود فعل عنيفة لدى الأوساط الأستعمارية وخاصة بريطانيا وفرنسا اللتين أشتركتا في شن العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ بالتعاون مع الكيان الصهيوني في أعقاب قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس بعد أن أتخذت القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بسحب موافقتها على تمويل بناء السد العالي في مصر والضغط على البنك الدولي للأنشاء والتعمير بعدم المشاركة في هذا المشروع الحيوي لمصر .